

مؤتمر باريس عن الحق في التعليم في
البلدان التي تشهد أوضاع أزمات:

"أوقفوا تعريض مستقبل العراق للخطر"

30 تشرين الأول/أكتوبر – 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2008

الإعلان الختامي

اعتبارا لكون التعليم حقا أساسيا من حقوق الانسان لا يجوز المساس به، فان انتهاك النظم التعليمية يعتبر انتهاكا لذلك الحق سواء تعلق الأمر عند ارتكابها أو على مدى السنوات التي تعقب ذلك. تبلغ تلك الجرائم مداها عندما تستهدف الطلبة والمدرسين والأكاديميين. ومن هنا، فان التصدي لممارسة العنف في مجال التعليم وضده يعتبر مسألة ذات أهمية قصوى ولا يجوز التذرع بالأزمات لحرمان النازحين واللاجئين الذين هم من ضحايا تلك الانتهاكات من الانتفاع بالخدمات التعليمية والوصول الى مصادر المعرفة. وتأسيسا على ذلك، فان تنمية أي بلد من البلدان انما يستند الى حيوية والتزام كافة القوى الفاعلة فيه من أكاديميين ومنتقنين، الذين عليهم أن يتمتعوا بالحرية التامة للعمل في نطاق اختصاصهم دون التعرض لأي أذى سواء داخل مؤسساتهم أو خارجها. وعليه، فان تزايد عدد الدول التي تشهد أزمات وتردي الأوضاع المترتبة على ذلك تعتبر تهديدا مباشرا لمستقبل التعليم بل عارا على جبين الانسانية.

في هذا السياق، تم تنظيم مؤتمر دولي بمقر اليونسكو في باريس في الفترة من 30 تشرين الأول إلى 1 تشرين الثاني 2008 تحت عنوان "الحق في التعليم في البلدان التي تشهد أوضاع أزمات" تحت شعار "توقفوا عن تعريض مستقبل العراق للخطر"، وذلك بمشاركة زهاء 200 شخص من المعنيين بقضايا التعليم من العراق ومن بلدان أخرى تعاني من أزمات مماثلة. وقد كان المشاركون من قطاعات مختلفة معنية بشؤون التعليم من تربويين وأكاديميين وممثلين عن القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة، وكذلك الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وقد حدد هذا المؤتمر الذي تم تنظيمة بشراكة بين اليونسكو ومكتب صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، المبعوث الخاص لليونسكو للتعليم الأساسي والتعليم العالي واللجنة الدولية للتضامن مع الجامعيين العراقيين، جملة من الأهداف في مقدمتها عرض للأوضاع في مناطق الأزمات ومدى تأثير ذلك على النظم التعليمية، وتبادل التجارب واستخلاص الدروس، علاوة على تحديد الأولويات من أجل وضع خطة عمل للمتابعة.

وقد اعتمد المؤتمر في تحديد مرجعيته القانونية على المبادئ الأساسية كما حددتها أهداف الألفية لاسيما فيما يتعلق بالحق في التعليم والدعوة الى تعميمه في المرحلة الابتدائية، وكذلك أهداف التعليم للجميع والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة التمييز في التعليم والاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الخاصة بوضعية اللاجئين. وقد تضمن برنامج المؤتمر عدة محاور استعرض من خلالها المشاركون سواء في الجلسات العامة أو المتخصصة مختلف المشاكل التي تهدد الحق في التعليم في البلدان التي تشهد أوضاعا متأزمة، كما تدارسوا بعض العناصر الكفيلة بتجاوز تلك الأوضاع.

وقد حظيت أوضاع التعليم في العراق بعناية خاصة من لدن المؤتمرين، حيث ركزوا في مداخلاتهم ونقاشاتهم على تأثير الوضع الداخلي على النظام التعليمي في العراق وسبل تجاوزه ذلك.

والمشاركون اذ يسجلون ما تعرضت له المنظومة التعليمية من تحسن وبخاصة على مستوى تراجع الهدر المدرسي، فانهم مع ذلك يقرون باستمرار الوضع الحرج لتلك المنظومة وبخاصة فيما يتعلق بتعميم التعليم وضمان جودته، وذلك نظرا للظروف الأمنية التي لا تسمح بتجنيب الفاعلين التربويين مخاطر العنف والاعتقالات. وكنتيجة لهذا الوضع تسرب خمسون ألف طفل من التعليم كما بلغ النقص في المؤسسات التعليمية أكثر من أربعة آلاف مدرسة وبلغ عدد الأميين زهاء خمسة ملايين شخص. كما تم اغتيال أكثر من 250 أستاذ جامعي، وبلغ عدد المهجرين واللاجئين أكثر من ثلاثة ملايين شخص، عشرون بالمئة منهم هم من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية. جميع هؤلاء يعانون من صدمات نفسية ومشاكل اجتماعية واقتصادية حيث يتحمل الأطفال منهم تبعات الانحسار الكبير في فرص الانتفاع بمزايا التعليم .

وإذ ناقش المؤتمر قضايا التعليم في بلدان أخرى تشهد أوضاع أزمات، فإنه خلص إلى الاقتناع بأن التغلب على الأزمة في العراق يمكن أن يشكل نموذجاً جيداً للعمل في بلدان أخرى. وصاغ المشاركون في المؤتمر توصيات عامة عن أنشطة لمتابعة الاجتماع، وركزوا على الاحتياجات العاجلة لقطاع التعليم. كما شدد المشاركون على أن لليونسكو دوراً أساسياً يتعين أن تضطلع به في مثل هذه الأوضاع، وأن إقامة الشراكات وتأمين التنسيق مع جميع الأطراف المعنية سيكونان أمرين أساسيين لتنفيذ هذه التوصيات.

التوصيات

إن من الجوهرى أن يستعيد التعليم في العراق قدراته من أجل بناء السمات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية لمجتمع جامع ينسجم مع الحاضر والمستقبل. وإننا، نحن المشاركين في هذا المؤتمر اليوم، نوجه

1. ندد بقوة بالانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها المنظومة التعليمية في العراق، ونعتبر ذلك خرقاً سافراً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

2. نطالب الحكومة العراقية وكل الأطراف الفاعلة داخل العراق وخارجه بتحمل مسؤولياتها لوضع حد للتدهور في قطاع التعليم برمته،

3. ندعو المجتمع الدولي بالسعي للتنسيق مع كافة الفاعلين سواء داخل العراق أو خارجه وبذل كل الجهود الممكنة لحماية المنظومة التعليمية ووضع الآليات الكفيلة بالتصدي لكافة الانتهاكات التي تلاحقها،

واعتباراً لما لحق بالمنظومة التعليمية بالعراق من أضرار جسيمة جراء تدهور الأوضاع الأمنية،

وإيماناً من المشاركين بأن معالجة الوضع التعليمي في العراق يمكن أن يشكل نموذجاً لتجاوز أزمات مماثلة في دول ومناطق أخرى،

وتقديرًا من المشاركين للدور الذي تضطلع به اليونسكو للتصدي لمثل هذه الأوضاع وأهمية بناء شراكات مع كافة الأطراف المعنية لتحقيق ذلك،

وحرصاً من المشاركين على ضرورة توفير كافة الضمانات الكفيلة بتحقيق توصيات المؤتمر،

واعتباراً للجهود المتواصلة التي تبذلها صاحبة السمو الشريفة موزة بنت ناصر المسند لدعم النظام التعليمي في العراق،

فان المشاركين، بعد استعراضهم لبعض حالات النظم التعليمية التي تتعرض للأزمات والاضطرابات، وبصفة خاصة الحالة العراقية، يقدمون جزيل الشكر لصاحبة السمو راعية المؤتمر وكذلك الجهات المنظمة: اليونسكو، ومكتب صاحبة السمو، واللجنة الدولية للتضامن مع الجامعيين العراقيين. وبعد مناقشة المشاركين للتوصيات المنبثقة عن المؤتمر ومصادقتهم عليها، فانهم يوصون بالآتي:

1. اعتبار واعتماد توصيات المؤتمر كوثيقة رسمية.

2. أن تحظى المجالات الخمسة التالية بأولوية قصوى من قبل كافة المعنيين بمعالجة الوضع التعليمي في العراق:

أ- ضرورة الحصول على تعليم أساسي جيد،

ب- إعادة بناء الجامعات،

ج- حماية العاملين في جميع مستويات التعليم في العراق،

د- الاهتمام بتعليم المهجرين في داخل البلد،

هـ- تأمين التعليم للاجئين الموجودين في البلدان المجاورة.

3. دعوة صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند راعية المؤتمر بصفتها المبعوث الخاص لليونسكو للتعليم الأساسي والتعليم العالي بالتعاون مع اليونسكو اتخاذ الاجراءات المناسبة الكفيلة بتفعيل توصيات هذا المؤتمر وتحقيق أهدافه.

ملحق

على إثر تلاوة البيان الختامي والمصادقة عليه من قبل المشاركين وردت على سكرتارية المؤتمر جملة من الملاحظات والتي تم إلحاقها بالبيان الختامي وإعتمادها كوثيقة رسمية ضمن أعمال المؤتمر .

1- أعرب سعادة وزير التربية العراقي السيد الدكتور خضير الخزاعي عن أهمية الاشارة الى الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة العراقية والتي ترمي الى تحسين الوضع التعليمي في العراق ووقف تسرب الطلاب من المدارس، بالاضافة الى العمل على توفير مزيدا من الأمن لكافة المنظومة التعليمية .

2- أكد الدكتور علاء مكي رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب على الدور الرقابي والتشريعي الايجابي الذي تقوم به اللجنة داخل مجلس النواب في المجال التربوي والتعليمي. وأضاف الى ان لجنة التربية والتعليم تسعى جاهدة من أجل زيادة مخصصات التربية والتعليم .

3- أكد الدكتور هلال إدريس عضو اللجنة الدولية للتضامن مع الجامعيين العراقيين – فرع بغداد- على انه بالرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة لدعم وحماية النظام التعليمي، إلا ان الاعتداءات والاعتيالات تجاه الاساتذة والاكاديميين العراقيين ما زالت مستمرة وإن قطاع التعليم ما زال بحاجة ماسة الى مزيد من الدعم والحماية من قبل الحكومة العراقية وجميع الاطراف ذات الصلة .

4- أشارت الدكتورة سهام حسن كريم الى ضرورة التأكيد على دور جميع وسائل الاعلام سواء داخل العراق او خارجه في التوعية بأهمية العملية التعليمية والتركيز على ضرورة حماية المؤسسات التعليمية وكوادرها .